

*ع 58890.2018 عدد القضية
تاريخه: 2019/01/09

اصدرت محكمة التعقيب القرار الاتي:
بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم في
2018/01/11 من الأستاذ "م.غ" المحامي لدى
التعقيب بجنندوبة.

نيابة: عن "ع.ن" قاطن *** الملقى ولاية
جنندوبة

ضد: "ا.ط" قاطنة *** جنندوبة ومحل
مخابرتها بمكتب محاميها الاستاذ "ص.س"
الكائن ب *** ولاية جنندوبة.

طعنا في القرار الاستئنافي عدد 1494
الصادر عن محكمة الاستئناف بجنندوبة بتاريخ
18 ديسمبر 2017 والقاضي نهائيا بقبول
الاستئنافين الأصلي والعرضي شكلا وفي
الأصل بنقض الحكم الابتدائي والقضاء مجددا
برفض الدعوى و اعفاء المستانفة من الخطية و
ارجاع مالها المؤمن بعنوانها اليها ورفض
الاستئناف العرضي اصلا وحمل المصاريف
القانونية على المستانف ضده.

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب
المبلغة للمعقب ضدها بواسطة عدل التنفيذ
بجنندوبة الأستاذة "س.ص" بتاريخ
2018/02/07 حسب محضرها عدد 6291 .

و على نسخة الحكم المطعون فيه و على
جميع الإجراءات و الوثائق المقدمة في
2018/02/09 حسب مقتضيات الفصل 185 م
م م ت.

و بعد الاطلاع على مذكرة الرد على تلك
المستندات المقدمة في 2018/02/20 من
الأستاذ "ص.س" نيابة عن المعقب ضدها
والرامية الى رفض مطلب التعقيب اصلا.

و بعد الاطلاع على ملحوظات النيابة
العمومية لدى هذه المحكمة المحررة في
2018/12/18 والرامية الى قبول التعقيب شكلا
و أصلا و نقض القرار المطعون فيه و ارجاع
ملف القضية لمحكمة الاستئناف بجندوبة للنظر
فيها بهياة مغايرة
و بعد الاطلاع على أوراق القضية
والمفاوضة بحجرة الشورى صرح بما يلي

من حيث الشكل

حيث استوفى مطلب التعقيب جميع
أوضاعه و صيغه القانونية طبق
احكام الفصل 175 و ما بعده من م م م ت مما
يتجه معه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل

حيث تفيد وقائع القضية كيفما أوردها
الحكم المنتقد و الأوراق التي انبنى عليها قيام
المدعي في الاصل المعقب راهنا لدى المحكمة
الابتدائية بجندوبة بتاريخ 2016/02/05

عارضاً انه استصدر حكم طلاق بينه و بين المطلوبة في الاصل المعقب ضدها رهنها في 2015/04/10 تحت عدد 36075 بموجب المضرة من الزوجة تم استئنائه ثم تم تحرير و ابرام صلح بين الطرفين لكن المطلوبة استمرت على وضع النشوز رغم التنبيه عليها طالبا لذلك الاذن باجراء الجلسات الصلحية ثم الحكم بايقاع الطلاق بينهما للمرة الاولى بعد البناء بموجب المضرة من الزوجة.

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية اصدرت محكمة البداية حكمها عدد 37147 بتاريخ 2017/03/03 والقاضي "ابتدائيا بايقاع الطلاق بين الزوجين المتداعيين طلبة اولى بعد البناء بموجب الضرر من الزوجة و اسناد حضانة الطفل "م.ن" لوالدته المدعى عليها مع تخويل والده حق الزيارة دون الاستصحاب ايام الاحاد و العطل و الاعياد الرسمية و ثاني ايام الاعياد الدينية من الساعة التاسعة صباحا الى الخامسة مساءا كتغريم المدعي عليها لفائدة المدعي بالف دينار 1000.000 د لقاء ضرره المعنوي و بثلاثمائة دينار 300.000 د لقاء اتعاب تقاضي و اجور دفاع و حمل المصاريف القانونية عليها .

وذلك بناء على ثبوت مغادرة الزوجة لمحل الزوجية و مجرد ما دفعت به المطلوبة من سوء معاملة شقيقة زوجها و زوجة والده لها ولرضاها بمساكنة هذه الاخيرة . فاستأنفته المطلوبة طالبة نقضه .

فقضت محكمة الدرجة الثانية بحكمها المشار اليه بطالع هذا استنادا الى عدم ثبوت الضرر لكون مطالبة الزوجة بافراها بمحل مستقل عن منزل ذوي زوجها هو طلب مشروع خاصة مع اعتراف الزوج بان هناك فعلا خلافات بين زوجته و عائلته.

فتعقبه الطاعن طالبا نقضه مع الاحالة ناسبا له بواسطة محاميه المطاعن التالية

في تحريف الوقائع و ضعف التعليل

قولا بانه خلافا لما ذهبت اليه محكمة الحكم المنتقد فان ضرر المعقب ثابت لا لبس فيه فالمعقب ضدها غادرت محل الزوجية و اشترطت افرادها بمحل مستقل حال انها رضيت منذ البداية بالاستقرار معه بمنزل ذويه دون شرط او قيد و لذلك فان خروجها غير مبرر سيما وقد اقرت عند التحرير عليها في اطار قضية الطلاق الاولى في طورها الاستئنافي باستعدادها لاستئناف الحياة الزوجية بعد ان رزقت بمولود لكن محكمة الحكم المنتقد اهملت المؤيدات ولم تناقشها خاصة الاستجواب بواسطة الاشهاد العدلي الذي جاء به انها مستعدة للرجوع لمحل الزوجية شرط ان يوفر لها زوجها محلا مستقلا والمحكمة اعتبرت الزوجة غير ناشز دون ان تعرج على محاضر التنبيه بالرجوع لمحل الزوجية التي رفضت صلبها المعقب ضدها الرجوع لمحل الزوجية وتكون بذلك المحكمة قد حرفت الوقائع و لم تاخذ بعين الاعتبار اصرار الزوجة المعقب ضدها على افرادها بمحل سكنى مستقل مقابل

الرجوع لمحل الزوجية و لم تبين المحكمة ما يمكن استخلاصه من اوراق القضية من اصرار الزوجة على عدم مساكنة زوجها فتكون بذلك ضعيفة التعليل و بات موقف المعقب ضدها صريحا في رفض المساكنة و مبرراتها مجردة و غير ثابتة.

في خرق احكام الفصل 23 م ا ش

قولا بان المساكنة من اهم الواجبات الزوجية طبق الفصل 23 من م ا ش و اصرار المعقب ضدها على بقائها خارج محل الزوجية ما لم يوفر لها الطاعن منزلا مستقلا رغم رضائها قبل الزواج ان تساكن زوجها في محل ذويه من شأنه ان يضر بالطاعن ويكفي وحده كسبب مبرر للطلاق بموجب الضرر وفقه قضاء هذه المحكمة ذهب الى انه يجب على الزوجة مساكنة زوجها في المقر الذي يختاره و اذا امتنعت دون مبرر يعتبر منها نشوزا (عدد 17711 في 1987/10/06 و عدد 52422 في 1998/02/04 و عدد 1950 في 2000/07/11 و طالما ثبت بالملف وان المعقب ضدها غادرت محل الزوجية فهي تعد ناشزا مخرجة بواجب المساكنة و غير ممثلة لما اوجبه الفصل 23 م ا ش و ضرر الطاعن يعد ثابتا و محققا و يجعل من استمرار الحياة الزوجية امرا مستحيلا.

المحكمة

عن المطعنين معا لوحددة القول فيهما

حيث ان تقييم اسباب مغادرة الزوجة لمحل الزوجية بموجب الطلاق ومدى تبريره يعد

مسألة واقعية خاضعة لمطلق اجتهاد محكمة الاصل التي لا معقب عليها في ذلك لكن شريطة ان يكون قضاؤها معللا تعليلا سليما ومستمدا مما له اصل ثابت بالملف و مستوعبا لكامل معطيات النزاع وملابساته بقراءة سليمة تقف على حقيقة الخلاف ومبرراته .

وحيث رجوعا الى الحكم المنتقد يتبين ان المحكمة استخلصت انتفاء النشوز استنادا الى مشروعية مطالبة الزوجة بافراها بمحل زوجية مستقل عن منزل ذوي زوجها .

وحيث وخلافا لما ذهبت اليه محكمة القرار المطعون فيه فان افراد المعقب ضدها بمحل زوجية مستقل و لئن كان يعد مشروعيا بالنظر الى مفهوم الزواج الذي يهدف الى تكوين اسرة والذي لا بد ان يكون معه محل الزوجية فضاء للاستقرار حتى يحقق الزواج الغاية المرجوة منه ولا يمكن التصدي لذلك بان الزوجة كانت ارتضت اiban الزواج بالاقامة بمنزل والدي الزوج كما ان مساكنة الزوجة لزوجها في المحل الذي اختاره ويقتضيه عمله هو واجب لا يتعارض ع حق الزوجة في محل زوجية مستقل الا انه ومع ذلك فان الاشكال المطروح في قضية الحال يتمثل في اشتراط الزوجة ان يوفر لها زوجها محل زوجية جديدا نظرا لتردد اشقاء زوجها على منزل الزوجية الحالي باعتباره محل العائلة و تظلمت من اشقاء زوجهاالذين صرحت في حقهم انهم لا يسكنون معها ما عدى زوجة ابيه التي لم تتظلم منها ثم اكدت ايضا عند التحرير عليها انها ترفض السكنى اصلا بمنطقة سوق السبت وهو ما لم تتنبه اليه

محكمة الحكم المطعون فيه الذي جاء حكمها ضعيف التعليل ومقصرا في البحث حول حقيقة مبررات الزوجة و ناتج عن سوء قراءة للوقائع بعدم التمحيص فيها حول ما اذا كان محل الزوجية محلا مستقلا ام لا استنادا الى ما صرحت به الزوجة التي تمسكت بمحل جديد ثم ما تحرر عليها لاحقا حول رفضها السكن بمنطقة سوق السبت وتعين لذلك النقض.

ولهذه الاسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا و اصلا ونقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة الاستئناف بجندوبة لاعادة النظر فيها مجددا بهيئة اخرى واعفاء الطاعن من الخطية و ارجاع معلومها المؤمن اليه. و صدر هذا القرار بحجرة الشورى بالجلسة المنعقدة يوم الاربعاء 09 جانفي 2019 عن الدائرة الثامنة برئاسة السيدة مفيدة الشوالي و عضوية المستشارتين السيدتين سهام الصمادحي و بسمة بودن و بحضور المدعي العام السيدة امال العباسي و مساعدة كاتب الجلسة السيد توفيق المناصري.

وحرر في تاريخه.